اللجنة الفرعية المنبثقة عن الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، المكلفة متابعة تطبيق قانون السير وصيانة الطرق وعمل مصلحة تسجيل السيارات استمعت الى مشاكل قطاع النقل البري ورفعت توصيات الى لجنة الأشغال الأساسية

الثلاثاء 09 أيار 2023

عقدت اللجنة الفرعية المنبثقة عن الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه، المكلفة متابعة تطبيق قانون السير وصيانة الطرق وعمل مصلحة تسجيل السيارات، جلسة لها عند الساعة الثانية عشرة ظهر يوم الثلاثاء الواقع فيه 2023/5/9 برئاسة رئيس اللجنة الفرعية النائب أحمد الخير وحضور النواب السادة: ندى البستاني فيصل الصايغ، حسين جشي، نزيه متى، طه ناجي وعبد الكريم كبارة.

كما حضر الجلسة:

–ممثلا وزير الداخلية والبلديات والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي العقيد الركن جوزف مسلم والمقدم حسان دياب.

–ممثل وزارة الأشغال العامة والنقل – مدير عام النقل البري والبحري بالتكليف – الدكتور أحمد تامر.

–ممثل وزارة الخارجية والمغتربين – مدير الشؤون الاقتصادية – الأستاذ مجدي رمضان.

–ممثل وزارة المالية – مديرة المحاسبة العامة – الدكتورة رجاء الشريف.

–رئيس الاتحاد العمالي العام الاستاذ بشارة الأسمر.

–رئيس اتحادات ونقابات النقل البري الأستاذ بسام طليس.

–نقيب أصحاب الشاحنات العمومية الأستاذ شفيق القسيس.

–أمين عام اتحادات النقل – الشاحنات والترانزيت – الأستاذ فادي أبو شقرا.

–نقيب مالكي شاحنات النقل العاملة على الترانزيت للنقل الخارجي الأستاذ أحمد الخير .

–رئيس نقابة اصحاب شركات النقل الدولي في لبنان – الترانزيت الأستاذ سركيس عطاالله.

–رئيس نقابة النقل المبرد في لبنان الأستاذ علي عبد الفتاح.

–رئيس الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان الأستاذ كاسترو عبد الله.

–أمين عام الاتحاد العام لنقابات السائقين وعمال النقل في لبنان الأستاذ الياس عون.

–ممثل نقابة وسطاء النقل الأستاذ مزهر مزهر .

إثر الجلسة قال النائب أحمد الخير:

"اجتماعنا اليوم في اللجنة الفرعية كان بحضور جميع ممثلي الوزارات المعنية والنقابات في قطاع النقل ورئيس الإتحاد العمالي العام. الموضوع هو معالجة المشكلات التي يعاني منها قطاع النقل البري من شاحنات وسيارات نقل عمومية. استمعنا الى آراء الجميع من النقابات والوزارات المختصة، وسنرفع توصيات الى لجنة الأشغال الأساسية. وهناك بنود أساسية سننطلق منها وهي ضرورة تطبيق القوانين اللبنانية، اعتماد مبدأ المعاملة بالمثل مع السائقين الأجانب، إسراع الحكومة بوضع خطة لتنظيم قطاع النقل، الإسراع بإعادة المعاينة الميكانيكية نظراً لارتباطها بالسلامة العامة وتنظيم قطاع النقل."